

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٦
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس : السيد حديد (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٧ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقرر لقسمه نفقات الأمم المتحدة (تابع)

././

Distr.GENERAL
A/C.5/48/SR.6
16 November 1993
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

93-81865

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

- البند ٢٧ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/48/11)
- ١ - السيد شوينكام (الكاميرون): قال إن المناقشات التي جرت في اللجنة وفي لجنة الاشتراكات في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة بيّنت مرة أخرى كم هو صعب التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة جدول الأنصبة المقررة. ويرى الوفد الكاميروني أن وضع طريقة لإعداد جدول يقبله الجميع هو مهمة شاقة ما دامت كل دولة عضو ستواصل المطالبة بمعاملة خاصة.
 - ٢ - ويبيّن التقرير A/48/11 أن اللجنة اضطلعت بأعمالها استناداً إلى الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٦. وذكر ممثل الكاميرون بأن وفده قد عمل، وهو ينضم إلى توافق الآراء بشأن القرار المذكور، بالمبدأ القائل بأن هذه الأحكام تشكل كلا واحداً. ونتيجة لذلك، فإنه لا يمكن أن يقبل بأن يحتفظ منه ببعض العناصر فقط بغية وضع طريقة جديدة.
 - ٣ - وفيما يتعلق بالبيانات التي قُدمت إلى لجنة الاشتراكات، قال إن الوفد الكاميروني يدرك الشواغل التي أعربت عنها، في جملة أمور أخرى، الدول المنبثقة عن الاتحاد السوفياتي السابق، وبخاصة بيلاروس وأوكرانيا، إلا أن وفده يؤيد تأييداً كاملاً النتيجة التي حددتها اللجنة في الفقرة ٢٩ من تقريرها. واستناداً إلى الأسباب التي بيّنها بعض أعضاء اللجنة، فإن وفده يرفض الفكرة الداعية إلى إمكانية اعتبار الدول الأعضاء الـ ٢٢ التي قدمت بيانات إلى اللجنة، أو على الأقل غالبية هذه الدول، بوصفها دولاً أعضاء جدداً لأغراض صياغة الجدول القادم.
 - ٤ - لقد آن الأوان أن تدرك اللجنة أنه يستحيل تجاهل الاعتبارات السياسية فيما يتعلق بوضع طريقة ملائمة. والوفد الكاميروني لا يعترض على مبدأ القدرة على الدفع، ولكنه يرى أن هناك معياراً آخر أهمّ وأكثر مما ينبغي وهو: معيار إمكانيات الدفع. ففي الوقت الذي يعتبر فيه العديد من البلدان قادراً على الدفع فإن هذه البلدان في حقيقة الأمر لا تملك إمكانية القيام بذلك. إن اختيار طريقة لا تسعى إلى التوفيق بين هذين المعيارين من شأنه أن يؤدي إلى إطالة قائمة الدول الأعضاء التي تطالها المادة ١٩ من الميثاق ولن تؤدي إلا إلى استفحال الأزمة المالية للمنظمة.
 - ٥ - وفيما يتعلق بأسعار التحويل، قال إن الكاميرون تؤيد استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار في طريقة إعداد الجدول في المستقبل كيما يؤخذ في الاعتبار ارتباط عملات بعض البلدان

(السيد شوينكام، الكامبيرون)

بغيرها من العملات الأقوى. ويمكن مواصلة استخدام أسعار صرف العملات على أن يتم العثور على حل لمشاكل البلدان التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان التي لها عملات مرتبطة وأسعار صرف ثابتة أو منظمة.

٦ - والوفد الكامبيروني لا يزال على رأيه في أن فترة الأساس الإحصائية ومدتها ١٠ سنوات لم تعد مناسبة. والحجة القائلة بأن اختيار فترة طويلة تتيح موازنة التقلبات في الدخل الوطني لا يقبلها سوى الدول الأعضاء الموجهة اقتصاداتها نحو النمو. وحتى بالنسبة لهذه البلدان، فإن من المنطقي أن تحسب حصصها على أساس حالتها الاقتصادية خلال الفترة المستعرضة.

٧ - السيد سويتشا (اندونيسيا): قال إنه مع الإدراك التام لأوجه القلق التي أعربت عنها الدول الأعضاء الـ ٢٢، فإن وفده يؤيد تأييدا تاما النتيجة التي ذكرتها اللجنة في الفقرة ٢٨ من تقريرها، والتي تنص على أنه "لا يمكن تحديد معدلات للأنصبة المقررة للدول الأعضاء الـ ٢٢ تعكس بشكل أفضل قدرتها الراهنة على الدفع، إلا في إطار جدول جديد للأنصبة المقررة". والوفد الأندونيسي يشاطر كذلك الرأي الوارد في الفقرة ٢٩، ومؤداه أن من الأفضل تعديل طريقة إعداد الجدول بدلا من منح معاملة تفضيلية للدول الأعضاء المذكورة أعلاه.

٨ - وأما بالنسبة للطريقة الحالية، فإن الوفد الأندونيسي يؤكد من جديد أنه ينبغي الإبقاء على المعيار الأساسي المستخدم حاليا لحساب الأنصبة المقررة، وهو القدرة النسبية على الدفع، مقيمة على أساس الدخل القومي. ولا بد من أن تؤخذ دينامية الدخل القومي في الاعتبار بطريقة سليمة في الجدول. وكما ذكرت اللجنة في تقريرها، فإن مفهوم الدخل القومي هو المفهوم الأنسب لإعداد جدول الأنصبة المقررة.

٩ - وفيما يتعلق بأسعار التحويل، قال إن الوفد الإندونيسي يرى، كاللجنة، أن من الأفضل مواصلة استخدام أسعار الصرف السائدة في السوق على الرغم مما يكتنفها من صعوبات. وينبغي حل مشكلة توفر البيانات بالنسبة للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي في المستقبل القريب، بعد الانضمام - المحتمل لجميع الدول الأعضاء في صندوق النقد. وتعاذل القوى الشرائية لا يكفي كوسيلة مناسبة تساعد على إجراء مقارنة دولية للدخول.

(السيد سويتشا، اندونيسيا)

١٠ - إن اعتماد فترة أساس إحصائية مدتها تسع سنوات أفضل من صيغة الـ ١٠ سنوات المعتمدة حالياً. وينبغي أن تشكل صيغة الخصم المسموح به لدخل الفرد المنخفض جزءاً أساسياً وتلقائياً من آلية

التعديل كما هو منصوص عليه في القرار ٢١٢/٤٦ بء للجمعية العامة. ومن المؤمل أن تتوصل الجمعية العامة إلى قرار فيما يتعلق بفرصة تطبيق جميع البارامترات التقنية المذكورة في هذا القرار. علاوة على ذلك، ينبغي للجنة الاشتراكات أن تواصل دراسة عامل التعديل حسب الدين. ويمكن أيضاً أن يكون مخطط الحدود موضوعاً لدراسة أكثر تعمقاً.

١١ - ومما لا شك فيه أن الطريقة المتبعة في إعداد جدول الأنصبة ليست كاملة، وبالتالي فإنها بحاجة إلى تحسين. غير أنه ينبغي إدخال هذه التحسينات بطريقة تدريجية. ولهذا السبب فإن اندونيسيا لا تؤيد النهج المسمى نهج "الصفحة البيضاء". وهي مقتنعة بأن هذا النهج لن يسفر عن النتائج المرجوة بل ستكون له آثار ضارة بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية.

١٢ - السيد ميهاي (رومانيا): قال إن وفده يشاطر ممثل بلجيكا الرأي الذي أعرب عنه في جلسة سابقة ومؤداه أن من غير الممكن اعتبار الجدول وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي فيما بين مختلف البلدان. فالمهمة الملقة على عاتق اللجنة الخامسة هي ما يلي: توفير توجيهات واضحة تتيح للجنة الاشتراكات إعداد طريقة موثوقة وبسيطة وواضحة لتقسيم نفقات المنظمة بطريقة عادلة فيما بين جميع الدول الأعضاء.

١٣ - وفيما يتعلق بفترة الأساس الإحصائية، قال إن الوفد الروماني يعتقد هو أيضاً أن فترة الـ ١٠ سنوات المتبعة تعكس القدرة السابقة للدول على الدفع لا قدرتها الحالية. وفيما يتعلق بالدول الـ ٢٢ التي قدمت بيانات مكتوبة إلى لجنة الاشتراكات، أشار إلى أن من الصعوبة بمكان اعتبار أن البيانات الإحصائية التي وردت منذ ١٠ سنوات تعطي صورة مطابقة وموضوعية للحالة الراهنة لهذه البلدان إذ أن هذه البيانات كانت قد حُرقت بالكامل لأسباب سياسية.

١٤ - وأعرب عن اعتقاد الوفد الروماني بأن على الجمعية العامة أن تتخذ في هذه الدورة قراراً يمنح لجنة الاشتراكات ولاية واضحة ودقيقة لإعداد طريقة جديدة تستند إلى العناصر التالية: الدخل القومي

(السيد ميهاي، رومانيا)

بوصفه مقياساً للقدررة على الدفع؛ وفترة اساس احصائية أطول، تقوم على بيانات حديثة ومحقة، والتخلي في وقت قريب عن مخطط الحدود؛ وتحديد معدل أدنى نسبته ١٠,٠ في المائة لأقل البلدان نمواً.

١٥ - السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية): قال إنه يؤيد جزءاً كبيراً من الملاحظات التي أدلى بها من توه ممثل رومانيا.

١٦ - ولتحديد اشتراك الجمهورية التشيكية في الميزانية العادية للأمم المتحدة، قال إن اللجنة اعتمدت أساساً لحسابها الاشتراكات التي كانت تدفعها الجمهورية التشيكية والسلوفاكية السابقة (تشيكوسلوفاكيا). وقد قسمت هذه الاشتراكات بطريقة حسابية بين الدولتين التي خلفتها - الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا دون أن يؤخذ في الاعتبار بصورة مباشرة ناتجهما المحلي الإجمالي الفعلي. لقد انضمت الجمهورية التشيكية إلى المنظمة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وفقاً للأحكام الواردة في النصوص ذات الصلة. ومن وجهة النظر القانونية، فإن إجراء الانضمام هذا لا ينطوي على وجود استمرارية بين نوعية عضوية تشيكوسلوفاكيا السابقة والعضوية الممنوحة للجمهورية التشيكية. وترى السلطات المختصة في الجمهورية التشيكية بالتالي أن اشتراكات هذه الدولة ينبغي أن تحسب بصورة حصرية على أساس البيانات الإحصائية الرسمية التي قدمتها هذه السلطات بالنسبة لفترة الأساس، وهي بيانات دقتها المؤسسات المالية الدولية وأحيلت إلى المكتب الإحصائي للأمم المتحدة.

١٧ - إن ممثل الجمهورية التشيكية يوجه الانتباه إلى بعض الملاحظات التي أبدتها بلده في البيانات المكتوبة والشفوية المقدمة إلى اللجنة. وتعلق الملاحظة الأولى بفترة الأساس الإحصائية. فإذا أخذ في الاعتبار التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت في جميع مناطق العالم، فإن فترة أساس إحصائية مدتها ١٠ سنوات لا يمكن أن تعكس قدرة الدول الفعلية على الدفع، لاسيما قدرة الدول الأعضاء الجدد في المنظمة.

١٨ - وقد أثبتت في مناسبات عدة مسألة معدل الصرف الذي كان مستخدماً في البلدان الشيوعية في الماضي. ويرى الوفد التشيكي أن حساب الأنصبة المقررة التي ستطبق من الآن فصاعداً على هذه الدول لا ينبغي أن يفسده استخدام سعر صرف يعكس الحقائق الاقتصادية السابقة. وبالنظر إلى الملاحظات التي أبدتها، فإن من المؤمل أن تعاد دراسة مخطط الحدود.

(السيد كوفاندا، الجمهورية التشيكية)

١٩ - والوفد التشيكي مستعد لتقبل أي مقترحات يمكن أن تساهم في تحسين الطريقة المتبعة حالياً. وفي رأي الوفد، فإن القدرة على الدفع، التي تستند إلى تقييم موثوق به للدخل القومي ينبغي أن تبقى هي المعيار الأساسي لتحديد الأنصبه. وقد تابعت الجمهورية التشيكية بقلق تدهور الحالة المالية للمنظمة. وهي تؤيد بالكامل المقترحات الرامية إلى حل المشاكل الحالية. وقد كانت تشيكوسلوفاكيا إحدى الدول القليلة التي دفعت اشتراكاتها فوراً وبالكامل في الميزانية العادية للمنظمة. واليوم، فإن الجمهورية التشيكية مستعدة لتحمل التزاماتها بنفس الطريقة.

٢٠ - السيد ديموف (بلغاريا): قال إن وفده يشاطر عدداً من أوجه القلق التي أعرب عنها ممثلو الدول التي تمخضت عنها تشيكوسلوفاكيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ويوغوسلافيا السابقة. ويضاف إلى أوجه القلق هذه، الوارد وصفها في الفقرات ٦ إلى ٢٦ من تقرير لجنة الاشتراكات (A/48/11) - الصعوبات التي يعاني منها بعض البلدان مثل بلغاريا نتيجة الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يوغوسلافيا. فينبغي أن تعكف اللجنة الخامسة على دراسة هذه المسائل في أقرب وقت.

٢١ - ومن المهم أيضاً التقليل من الانحرافات التي تولدت عن تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، بعمل ما من شأنه أن يجعل جدول الأنصبه المقررة القادم يعكس على نحو أفضل قدرة البلدان المعنية على الدفع. أما بالنسبة للطريقة التي ينبغي أن تتبع لتحقيق ذلك، فإن لجنة الاشتراكات محقة كل الحق في التأكيد في هذا الشأن في الفقرة ٣٢ من تقريرها على أنه ينبغي أن يكون التمييز أوضح من ذي قبل بين العناصر المستندة قبل كل شيء إلى المفاهيم التقنية والعناصر المستندة، إلى حد كبير، إلى اعتبارات غير تقنية ولكنها تعتبر ذات أهمية في إطار الأمم المتحدة. فينبغي للجنة الخامسة أن تشجع لجنة الاشتراكات على أن تضطلع بمسؤولياتها في هذا الاتجاه.

٢٢ - ولما كان من المفترض أن تقدم الجمعية العامة قريباً إلى اللجنة توجيهات بشأن إعداد جدول الأنصبه المقررة القادم، فمن الأهمية بمكان تحديد ما هي التغييرات التي ينبغي إدخالها على الطريقة الحالية حتى تؤخذ في الاعتبار المشاكل التي تواجهها الدول التي نالت استقلالها مؤخراً أو التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقال.

(السيد ديموف، بلغاريا)

٢٣ - وأعرب عن أسف الوفد البلغاري لأن لجنة الاشتراكات لم تشفع دراستها للعناصر المختلفة المساهمة في إعداد الجدول بأي توصيات محددة. ومن بين هذه العناصر، ينبغي أن يعاد النظر على سبيل الأولوية في فترة الأساس الإحصائية. فالفترة الحالية، ومدتها ١٠ سنوات، تضمن بالتأكيد انسجام البيانات، ولكنها تعكس حقبة انقضت من تاريخ البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، ولا تعكس حالتها الراهنة. وعليه فإن إجراء تخفيض كبير في مدة فترة الأساس الإحصائية يصبح أمرا لازما، سواء تم التخلي تدريجيا عن مخطط الحدود أم لا. وتساور الوفد البلغاري شكوك حقيقية بشأن فرصة الإبقاء على هذا المخطط الذي ينبغي، في رأيه، إلغاؤه. وأخيرا، فإن الوفد يعتقد أن الدخل القومي، مقيسا ببيانات موضوعية بغية تحديد القدرة على الدفع، ينبغي أن يستمر أساسا لإعداد الجدول.

٢٤ - السيد كوكان (الجمهورية السلوفاكية): ذكر بأنه يتعين على الجمعية العامة أن توافق هذه السنة على نصيب الجمهورية السلوفاكية، التي قبلت في المنظمة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. ويراوده أمل في أن اللجنة الخامسة والجمعية العامة، عند بتهما في هذا الموضوع، سيأخذان في الاعتبار الحالة الاقتصادية للبلد وقدرته على الدفع. وبعد دراسة متعمقة للمسألة استنادا الى البيانات الاحصائية التي قدمها الوفد السلوفاكي، حددت لجنة الاشتراكات نصيب الجمهورية السلوفاكية في ٠,١٣ في المائة من الميزانية العادية، في حين أن الحالة الاقتصادية للجمهورية السلوفاكية قد تدهورت بشدة منذ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وهو تاريخ تقديم هذه البيانات الاحصائية الى اللجنة. فانخفاض قيمة الكورونا، بداءة، قد قلص الناتج الاجمالي الداخلي للبلد. ثم أن نسبة البطالة التي ارتفعت فعلا من ٢,٣٧ في المائة في بداية ١٩٩٢ الى ١٢,١ في المائة في آذار/مارس ١٩٩٣، من المتوقع أن تناهز ٢٠ في المائة من الآن الى آخر السنة.

٢٥ - وأضاف قائلا إنه يتعين على الجمعية العامة أن تراعي أيضا الصعوبات الخاصة للجمهورية السلوفاكية الراجعة الى الانتقال من اقتضاء مخطط الى اقتصاد السوق، والى الانتكاس المستمر في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، والى الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٢٦ - السيد ياب (الفلبيين): قال إنه يساند دون تحفظ قرار لجنة الاشتراكات القاضي باستخدام فكرة الدخل القومي، التي تبدو له أمتن من التعاريف الأخرى للدخل، رغم طابعها المحدود. غير انه يأمل بأن تضع اللجنة صيغة تعكس بصورة أفضل قدرة الدول الأعضاء على الدفع.

(السيد ياب، الفلبين)

٢٧ - وفيما يتعلق بأسعار الصرف، أضاف بأنه يتعين على اللجنة أن تفصل فيها لفائدة اعتماد أسعار صرف العملة دأبا على ما جرى عليه الأمر في الماضي لأنها، من جهة، تسهل القيام بمقارنات على الصعيد الدولي، ومن جهة أخرى يمكن استخدامها لتحديد الأنصبة المقررة وتسديد الاشتراكات في آن واحد أما فيما يتعلق بأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار، فمن المحتمل أن توفر حلا أقرب الى الحل الأمثل بمجرد ما يتم تدقيقها على الوجه الأكمل.

٢٨ - أما فيما يتعلق بفترة الأساس الإحصائية، فقال بأن الاقتراح الداعي الى تخفيضها الى تسع سنوات من شأنه أن يشكل تراضيا جيدا. فالوفد الفلبيني يفضل الفترات الطويلة التي تضمن استقرارا أكبر وتعطي صورة أدق عن قدرة الدول على الدفع ما دامت تسمح بتخفيف حدة التقلبات القصوى للبيانات.

٢٩ - وأشار الى الخصم المسموح به للبلدان ذات الدخل الفردي الضعيف الى معامل الخصم، فقال إن ارتفاع عدد الاقتراحات الرامية الى تعديلهما يدل على اتساع شقة الخلافات في الرأي بين الدول. وأضاف أن الوفد الفلبيني يرى بأن يظل هذا الخصم مرتكزا على متوسط الدخل الفردي العالمي وأن يستخدم كجزء أساسي وتلقائي من آلية التعديل ما دامت الطريقة الحالية مستخدمة. أما فيما يتعلق بمعامل الخصم بمعدل ١٠٠ في المائة، فيبدو أنه يشكل حلا جيدا نظرا لبساطته ولكونه سيعمل لفائدة عدة بلدان ذات الدخل الفردي المنخفض.

٣٠ - وأوضح بأن صيغة مخطط الحدود تثير هي أيضا آراء متناقضة داخل لجنة الاشتراكات. ويبدو أن اتفاقا بدأ يتشكل في اتجاه التخلي التدريجي، غير أن الاتفاق لم يحصل بعد بشأن طريقة القيام بذلك. وقد تم اقتراح حلين، إن طبق كل منهما على حدة فلن ينجم عنهما أي تغيير يذكر في الأنصبة المقررة، في حين أن تطبيقهما معا في آن واحد يحدث آثارا واضحة. لذلك فإن القيام بدراسة أكثر عمقا لآثار التطبيق المتزامن لهذين الحلين على ضوء متغيرات أخرى كفترة الأساس، أمر جدير بالعناء المبذول.

٣١ - واستطرد قائلا إن طريقة "الصفحة البيضاء" بمقتضاها يؤسس معدل الاشتراك لبلد ما على مجرد حصة دخله القومي من الدخل العالمي، تتميز حقا بكونها أبسط طريقة وأكثرها شفافية. غير أنه يشك في كونها أفضل وسيلة لتقييم قدرة الدول على الدفع لكونها تتجاهل عدة عوامل تؤثر على هذه القدرة. وعلاوة على ذلك، فإن من شأنها أن تعدل فجأة وفي اتجاه غير ملائم أنصبة عدة دول نامية.

(السيد ياب، الفلبين)

٣٢ - وختم قائلاً إن الوفد الفلبيني يأبى بأن يسلم بأن الجهود المبذولة حتى الآن لتحسين جدول الأنصبة المقررة قد ذهبت سدى. ولعله من الأمور البناءة بقدر أكبر، في رأي الوفد، السعي الى تصحيح عيوب الجدول الحالي بدل الانطلاق من الصفر. وأيا كان الأمر، فينبغي أن يكون جدول الأنصبة المقررة انعكاسا أميناً لقدرة الدول على الدفع إذا أريد لهذه الأخيرة أن تدفع اشتراكاتها فوراً وبالكامل.

٣٣ - السيد دينيتكو (الاتحاد الروسي): أكد على أن جدول الأنصبة المقررة هو الأداة التي تحدد القاعدة المالية للمنظمة. ويجب أن تظل القدرة النسبية للدول الأعضاء على الدفع هي المعيار الأساسي لقسمة نفقات المنظمة غير أنه ينبغي مراجعة منهجية وضع الجدول حتى يعكس، بقدر أكبر من الأمانة، القدرة على الدفع. لذلك فإنه مما يؤسف له ألا تتوصل الجمعية العامة، وهي تعقد دورتها الثامنة والأربعين، الى توافق الآراء بشأن التعديلات المزعم إدخالها على المنهجية لتفادي التشوهات التي تجعل قياس القدرة الحقيقية على الدفع خاطئاً.

٣٤ - وأضاف أن معالجة أوجه النقص هذه مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء الـ ٢٢، بما فيها الاتحاد الروسي والدول الناشئة من الاتحاد السوفياتي السابق، والتي اقتضى الأمر حساب أنصبتها المقررة منذ اعتماد الجدول الأخير. ومن الواضح أن مقرر الجمعية العامة ٤٧/٤٥ الذي يحدد معدل اشتراكات الدول، كان يتسم بطابع انتقالي، وإن هذه المعدلات قد تتغير كثيراً فيما بعد، على نحو ما اعترفت به لجنة الاشتراكات في تقريرها A/47/11. غير أنه ينبغي أن تتلقى اللجنة تعليمات محددة من الجمعية العامة، لكي تكون قادرة على حل مشكل هذه البلدان. إلا أنه يبدو أن اللجنة واعية بضرورة إيجاد حل شامل وللأمد الطويل ما دامت قد خلصت، في الفقرة ٢٩ من تقريرها A/48/11، الى أن النتائج الأكثر توازناً بالنسبة لأكبر عدد من الدول الأعضاء لن تتحقق من خلال المعاملة التفضيلية للدول الأعضاء الـ ٢٢ بل من خلال تعديل منهجية الجداول من أجل إعداد الجدول القادم للأنصبة المقررة.

٣٥ - ويرى الوفد الروسي أنه ينبغي تبسيط المنهجية وجعلها أكثر شفافية بطريقة تعكس بها قدرة الدول الأعضاء على الدفع مع مراعاة حالتها الاقتصادية في الفترة الخاضعة للدراسة. ويعتقد بصفة خاصة أن من المتعين على الجمعية العامة أن تصدر تعليمات واضحة للجنة الاشتراكات، للقيام ابتداءً من الجدول القادم، بإلغاء صيغة مخطط الحدود، التي لا يبررها أي شيء على الصعيد الاقتصادي. وإن من شأن اختيار فترة أساس احصائية أقصر بكثير عن ١٠ سنوات، أن يراعي القدرة الراهنة للدول الأعضاء على الدفع،

(السيد دينيتكو، الاتحاد الروسي)

لا ما مضى منها. أما مسألة الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض وتعديل معامل الخصم، فتقتضي دراسة متعمقة؛ وكل آلية تكييف تقنية قد يتم اعتمادها يجب أن تستند على معايير تقنية، وألا تحدث تشويهاً جديدة في قياس القدرة على الدفع.

٣٦ - واختم قائلاً إنه نظراً لتشعب العناصر الداخلة في إعداد جدول الأنصبة المقررة، فإن اتخاذ اللجنة الخامسة لقراراتها بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة برمتها أمر بالغ الأهمية.

٣٧ - السيد أوواد (كينيا): لاحظ أن لجنة الاشتراكات، بعد أن درست مختلف الخيارات الممكنة لوضع جدول للأنصبة، على نحو ما طلبته منها الجمعية العامة، قد انتهى بها الأمر إلى استنتاج أن الصيغة الحالية لا تزال هي الصيغة التي تتيح قياس قدرة الدول الأعضاء على الدفع بقدر أكبر من الموضوعية - تلك القدرة على الدفع التي تظل المعيار الأساسي. غير أن المنهجية المعتمدة ينبغي أن تراعي تطور سائر العوامل التي تؤثر على الدخل القومي للدول الأعضاء، ولا سيما منها الدول النامية، ما دامت بعض التغييرات ترتب أحياناً تحويراً مفاجئاً في قدرتها على الدفع. فالتعديلات الظرفية للجدول، وإن كانت تستجيب لشواغل بعض الدول الأعضاء على الأمد القصير، فإن من اللازم تجنبها لما يمكن أن يترتب عنها من تشوهات في حساب أنصبة الدول الأخرى، ولا سيما البلدان النامية.

٣٨ - وأشار إلى تعريفات الدخل، فقال إن فكرة الدخل المستدام المشار إليها في الفقرة ٤٠ من تقرير اللجنة تستحق المزيد من التدقيق لأنها توفر أداة لمراعاة احتياجات الدول الأعضاء في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ومهما ألححنا فلن نلج بما فيه الكفاية على ضرورة المراجعة الدورية لمختلف تعاريف الدخل الممكنة على ضوء تطور الحالة الاقتصادية العالمية.

٣٩ - وأوضح بأن من الجوانب الأخرى الهامة لقياس الدخل القومي لبلد ما على الوجه الصحيح هي أسعار التحويل المستخدمة لأغراض وضع جدول للأنصبة المقررة. وتوفر أسعار الصرف السائدة في السوق أداة مرضية يمكن استخدامها في آن واحد مع أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار لتخفيف آثار التضخم أثناء فترة الأساس. ويساند الوفد الكيني اختيار فترة أساس احصائية من تسع سنوات لأن فترة من هذا القبيل تسمح بتخفيف حدة تقلبات الدخل القومي، عن طريق إقامة متوسطات الدخل. أما فيما يتعلق بصيغة

(السيد أوواد، كينيا)

مخطط الحدود، فإن الغاءها الجزئي أو الكامل من شأنه أن يلحق حيفا دون مسوغ بالبلدان النامية التي ركز اقتصادها والتي تشكل الأغلبية.

٤٠ - السيد باهاديان (البرازيل): أبرز بأن جدول أنصبة الأمم المتحدة الذي يعد أداة تضمن تمويل الميزانية العادية للمنظمة، يستخدم أيضا كأساس لقسمة النفقات المتعلقة بعمليات حفظ السلم، وكمراجع لإقامة جدول الأنصبة المقررة للمؤسسات الأخرى للمنظمة: أي من المهم للغاية أن تكون القرارات المتعلقة به موضع توافق للآراء.

٤١ - واستطرد قائلا إن من المتعين على الجمعية العامة أن توافق، أثناء الدورة الجارية، على المعايير التي ستستخدمها لجنة الاشتراكات لإقامة الجدول القادم. وكما أشارت إلى ذلك في قرارها ٢٢١/٤٦، فإن القدرة على الدفع تظل المعيار الأساسي. غير أنه من المفيد التذكير بأن اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة، قد أقرت، منذ إنشاء المنظمة، ضرورة عدم الاقتصار على احصاءات الدخل القومي المجردة ومراعاة عوامل أخرى للوصول إلى تقييم أدق للقدرة على الدفع. وهذا ما حدا بالجمعية العامة إلى أن تدرج، في منهجية حساب الجدول، عناصر من قبيل صيغة الخصم المسموح به للبلدان ذات الدخل الفردي المنخفض - حيث أصبح معامل الخصم ١٠٠ في المائة - والتكيف في إطار المديونية. وإقامة معدل للحد الأدنى وآخر للحد الأقصى يترتبان على نفس النهج الذي يقر بأن توزيع نفقات المنظمة لا يمكن أن يركز على معايير تقنية أو اقتصادية دون غيرها.

٤٢ - وأوضح بأنه انطلاقا من وجهة النظر هذه، فإن النهج المسمى "الصفحة البيضاء" الذي حبذه بعض أعضاء اللجنة، بوازع من البساطة والشفافية، لا يسير في اتجاه تحسين المنهجية. ومما يؤسف له ألا تسعى اللجنة، في دورتها الأخيرة، إلى وضع جدول يستجيب لهذا الوازع، مستندة إلى البارامترات المستخدمة حاليا.

٤٣ - وأوضح بأن الوفد البرازيلي، إذ يتفهم تماما الأسباب التي حدثت بالدول الأعضاء الـ ٢٢ إلى تقديم رسائلها استنادا إلى المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يؤيد الملاحظات التي أبدتها اللجنة بهذا الصدد في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ من تقريرها ويعتقد أن بالإمكان الاستجابة لشواغل هذه الدول أثناء وضع الجدول القادم.

(السيد باهاديان، البرازيل)

٤٤ - أما فيما يتعلق بمختلف جوانب منهجية حساب الجدول، فيرى الوفد البرازيلي بأن فكرة الدخل القومي مرضية بقدر أكبر على الصعيد التقني غير انه يعتقد، على غرار رأي اللجنة، بوجود الاستمرار في دراسة تعاريف الدخل الأخرى. ويستفاد من مناقشات اللجنة أن "أسعار الصرف السائدة في السوق"، في الظروف الراهنة، هي أفضل وسيلة للتحويل وأن "أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار" توفر هي أيضا آلية يمكن استخدامها في حالات محددة بعينها، بعد إدخال تحسينات عليها. أما "تعادلات القوة الشرائية" فإن لها أهمية بصفة خاصة في مجالي التحليل والبحث. ويرى الوفد البرازيلي أن من الأساسي أن تصبح صيغة الخصم المسموح به للدخل الفردي المنخفض جزءا أساسيا وتلقائيا من آلية التعديل، على النحو المنصوص عليه مبدئيا في القرار ٢٢١/٤٦ باء.

٤٥ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بفترة الأساس الاحصائية، فإن اختيار فترة مضاعفة لثلاث سنوات من شأنه أن يجنب التشوهات التي تعزى الى كون بعض السنوات تؤثر أكثر من غيرها في حساب الجدول. كما أن ثمة علاقة متبادلة بين فترة الأساس الاحصائية وصيغة مخطط الحدود، على نحو ما يتضح من أمثلة الجداول الآلية التوضيحية الواردة كمرفق في تقرير اللجنة. ولذلك يمكن تصور حلين: إما الإبقاء على فترة أساس احصائية طويلة نسبيا، مدتها مثلا تسع سنوات، ومقترنة بإلغاء تدريجي لمخطط الحدود، وإما تخفيض فترة الأساس الاحصائية والإبقاء على الصيغة الحالية لمخطط الحدود. فهذان الحلان من شأنهما أن يسمحا بمراعاة تطور الحالة الاقتصادية والسياسية في البلدان، مع تفادي الفوارق المفترضة بين الجدول الحالي والجدول القادم في آن واحد.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠